اقتصاد

رهان مغربي على تعظيم الإيرادات

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يسعى المغرب إلى تعظيم إيراداته الجبائية، في ظل توجهه لخفض المديونية، وتقليص عجز الموازنة الذي توسع في الأربعة أعوام الأخيرة، متأثراً بزيادة الإنفاق منذ الأزمة الصحية والجفاف. وتتوقع الحكومة تقليص عجز الموازنة، حسب وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح، إلى 3,5% خلال العام المقبل و4% خلال العام الحالي، بعدما بلغ 5,4% في 2022 و4,3% في العام الماضي. وتعزو الوزيرة خفض العجز إلى تحسّن الإيرادات الجبائية التي ارتفعت بحوالي 2,4 مليار دولار في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري.

تلك إيرادات ينتظر مواصلة زيادتها في ظل إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وتكثيف عمليات المراقبة ذات الصلة بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات. ويذهب مدير الموازنة بوزارة الاقتصاد والمالية، عزيز الخياطي، في مؤتمر دولي حول المالية العمومية عقد أول من أمس في الرباط، إلى أن الإنفاق ارتفع منذ الأزمة الصحية، ما أفضى إلى توسيع عجز الموازنة وارتفاع نسبة مديونية الخزانة. ويشدد على أن المغرب مدعو إلى التحكم في الإنفاق مع تحقيق الأثر المتوخى منه، هذا في الوقت الذي يشير فيه إلى التزام الحكومة بالوفاء بما تمخض عن الحوار الاجتماعي مع الاتحادات العمالية ومخصصات الحماية الاجتماعية.

يضيف الخياطي أن الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية يفرض سنوياً تعبئة 16 مليار دولار، هذا في الوقت الذي تصل الإيرادات الجبائية إلى حوالي 30 مليار دولار. وتتوقع الحكومة ارتفاع الإيرادات الجبائية في العام المقبل، حسب مشروع قانون المالية المعروض على البرلمان، بنسبة 18,47%، كي تصل إلى 37 مليار دولار. يؤكد الخبير الجبائي، محمد الرهج، لـ«العربي الجديد»، أن الإيرادات الجبائية المتأتية، بشكل خاص، من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة الداخلية والضريبة على القيمة المضافة المحصلة من قبل الجمارك، ينتظر أن تشهد ارتفاعاً يصل على التوالي في العام المقبل إلى 15,37 و21,4 و19,88 و11,39%. ويشدد الرهج على أن الاستدانة من الخارج تكون منتجة ومستحبة عندما توجه لتمويل الاستثمارات، خاصة أن المغرب منخرط في مشاريع بنيات تحتية مكلفة على المدى المتوسط والبعيد، غير أنه يلحّ على ضرورة تجاوز الاستدانة عبر إصلاح جبائي يقوم على مبادئ الإنصاف الذي يقتضي مساهمة جميع الملزمين في المجهود المالي للدولة. ويراهن الاقتصاد المغربي كثيرا على الاستثمارات التي تنجزها الدولة عبر الموازنة والمؤسسات والشركات العمومية والجماعات المحلية، حيث تمثل حوالي ثلثي مجمل الاستثمارات في المملكة، بينما يساهم القطاع الخاص بحوالي الثلث.

وينتظر أن تساهم الاستثمارات العمومية في المغرب في دعم النمو الاقتصادي الذي تراهن الحكومة على أن ينتقل من 3,3% في العام الحالي إلى 4,4% في العام المقبل، وهو مستوى يفوق توقعات التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي الذي يراهن على انتقال ذلك النمو من 2,8% إلى 3,5% بين عامي 2024 و2025. الذي يراهن على انتقال ذلك النمو من 2,8% إلى 3,5% بين عامي 2024 و2025.

من العاصمة الصينية بكين (ليو جين/فرانس برس)

«أكتوبر الفضي» لعقارات الصين

ارتفع حجم معاملات المنازل الجديدة في الصين بنسبة 0,9% على أساس سنوي في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إذ طرحت الحكومة سلسلة من الإجراءات لدعم السوق، بحسب ما أظهرت أحدث الأرقام. وزادت معاملات المنازل المستعملة للشهر السابع بنسبة 8,9% على أساس سنوي في أكتوبر الماضي، بحسب ما ذكرت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية. وعلى أساس شهري، ارتفع حجم معاملات المنازل الجديدة بنسبة 6,7%، في حين ارتفع حجم المنازل المستعملة بنسبة 4,5% في أكتوبر الماضي. ويطلق على شهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر اسم «سبتمبر الذهبي وأكتوبر الفضي» في سوق العقارات الصينية، ويعتبر الشهران ذروة موسم المبيعات في النصف الثاني من العام.

لقطات

الأردن: لا تغيير على أسس تملّك الأجانب للعقارات

نفت وزارة الداخلية الأردنية، أمس الأحد، تغيير أو تعديل أسس وتعليمات تملّك غير الأردنيين للعقارات داخل المملكة، بعد تخوفات أبداها أردنيون من تملك الإسرائيليين في المملكة، على مواقع التواصل الاجتماعي. وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة طارق المجالي، في بيان، إن تعليمات موافقة وزارة الداخلية على طلب تملك غير الاردني، والتي صدرت في العدد الاخير من الجريدة الرسمية، جاءت بموجب التّعديلات التي جرت على قانون الملكيّة العقاريّة ونُشرت في الجريدة الرّسميّة بتاريخ 17 سبتمبر/ايلول 2023، بعد إقرارها من مجلس الأمّة واستكمال جميع المراحل الدستوريّة لاصدارها. و تاتي تصريحات الناطق الإعلامي باسم وزارة الداخلية، عقب تخوفات أبداها نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي.

عُمان للاستثمارات تحصل على مناقصة من نماء للكهرباء

أرست شركة نماء لتزويد الكهرباء مناقصة على شركة عُمان للاستثمارات والتمويل (OIFC)، المدرجة ببورصة مسقط. واوضحت عُمان للاستثمارات في بيانها للبورصة أمس، ان العقد لإدارة و تشغيل النظام المركزي لتعبئة عدادات الكهرباء مسبقة الدفع. واضافت عُمان للاستثمارات ان التعاقد لمدة ثلاثة أعوام بدأت في 24 أكتوبر/ تشرين الاول الماضي، على ان تحتسب قيمة العقد وفق سعر الوحدة. و تتوقع عُمان للاستثمارات والتمويل ان تحقق عائداً مناسباً من التعاقد. وكانت عُمان للاستثمارات حققت نمواً في أرباحها العائدة على مساهمي الشركة الام عن تسعة أشهر من العام المالي 2024، بنسبة 71,26%، لتصل إلى 6,54 ملايين ريال.

الكويت والإمارات تبحثان سبل التعاون في قطاع الموانئ

عقدت مؤسسة الموانئ الكويتية، أمس، اجتماعاً تنسيقياً مع مجموعة موانئ أبوظبي؛ لبحث سبل التعاون المشترك في قطاع الموانئ البحرية التجارية، و تطوير الخدمات البحرية واللوجستية. ترأس الاجتماع المدير العام لمؤسسة الموانئ الكويتية خالد الصباح، وذلك بحضور سفير دولة الإمارات مطر النيادي، ووفد مجموعة موانئ أبوظبي برئاسة الرئيس التنفيذي سيف المزروعي. وقال المدير العام لمؤسسة الموانئ الكويتية، إن التعاون بين المؤسستين يركز على تطوير الأعمال و تبادل الخبرات، وذلك ترجمة للعلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين الشقيقين. واشاد الصباح بأوجه التعاون الاقتصادي والاستثماري الذي نتج عنه اخيراً تدشين مكتب (سفين) في دولة الكويت.

أرباح شركات بورصة قطر تقفز إلى 10,9 مليارات دولار

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

قفزت أرباح الشركات المدرجة في بورصة قطر، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، بنسبة 6,31% إلى 39,75 مليار ريال (10,9 مليارات دولار) مقارنة بـ 37,39 مليار ريال للفترة المماثلة من العام الماضي 2023. وأوضح بيان للبورصة أن النتائج المالية لنهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، لا تشمل شركة الفالح التعليمية القابضة، لأن سنتها المالية تنتهي في نهاية أغسطس/آب من كل عام. واعتبر المحلل المالي، أحمد عقل، النتائج المالية للشركات المدرجة حتى الربع الثالث من العام «جيدة جداً»، لافتاً إلى أن جميع القطاعات حققت نمواً باستثناء قطاع العقارات الذي تراجع بنحو 7,3% جراء انخفاض أرباح «إزدان القابضة» و«ومزايا قطر». وأوضح عقل في حديثه لـ«العربي الجديد» أن قطاع البنوك والخدمات المالية، كان هو القائد وأبرز القطاعات نمواً، وبلغت أرباحه نحو 23,3 مليار ريال، أي ما يفوق 60% من الأرباح العامة للسوق، وحقق هذا القطاع نمواً في الربع الثالث قرابة 6,4% واقترب من 1,4 مليار ريال، كما حقق القطاع الصناعي نمواً بنسبة 3,4% وتجاوزت أرباح القطاعين 30 مليار ريال، كذلك ارتفعت أرباح قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية بنحو 19% بدعم من شركتي «بلدنا» و«السلام العالمية»، وحقق قطاع التأمين أيضاً ارتفاعاً، حيث قفزت الأرباح الصافية لمجموعة قطر للتأمين بنسبة 16% لتصل إلى نحو 518 مليون ريال، ونمت أرباح قطاع الاتصالات 10%، وأرباح قطاع النقل بنسبة 5%. ويعزو عقل أبرز أسباب ارتفاع أرباح الشركات، إلى تأثر القطاع الصناعي بتحسن أسعار النفط خاصة خلال النصف الأول، الذي ساهم كثيراً بدفع عجلة النمو في هذا القطاع، إلى جانب تعافي الاقتصاديات العالمية من رفع أسعار الفوائد في الفترات الأخيرة، منبهاً إلى أن خفض أسعار الفائدة الذي تقرر خلال سبتمبر لم يؤثر بعد على نتائج أعمال الشركات، وستظهر تأثيراته خلال الربع الأخير من العام، كذلك ساهم انخفاض التضخم كثيراً في عودة الحياة الاقتصادية بقوة إلى معظم القطاعات الصناعية والتجارية. وفي قطر ظهر أداء قوي على مستوى الفوائد انعكس نمواً اقتصادياً وتحسناً جيداً بأسعار الطاقة، ما دعم مسارات الاقتصاد المختلفة وتحقيق معدلات نمو أكثر من ممتازة وفق عقل. ورأى أن بورصة قطر ستنهي العام 2024 بأرباح قياسية تصل إلى 50 مليار ريال، بقيادة قطاع البنوك والخدمات المالية أيضاً.

التحايل على المقاطعة... «كارفور» الأحدث

مصطفى عبد السلام

تعرضت الشركات والعلامات التجارية الداعمة لإسرائيل في حرب الإبادة التي ترتكبها ضد أهالي غزة لضربات متلاحقة، تجلت في تراجع الأرباح الصافية والإيرادات الكلية والمبيعات، بل إن علامات أغلقت فروعها بعد توقف نشاطها تماماً في بعض الدول، كما جرى مع سلسلة كنتاكي التي أغلقت فروعها في ماليزيا. أبرز مثال على تأثر الشركات الداعمة بحملات المقاطعة المستمرة ما جرى لشركة مطاعم أميركانا العالمية التي تراجع صافي ربحها بنسبة 54,3% عن الربع الثالث من العام الجاري، وبنسبة 48,2% خلال الأشهر التسعة الأولى من 2024، بسبب المقاطعة الواسعة لوجباتها ومبيعاتها على خلفية دعمها إسرائيل.

وقبل أيام، كشفت سلسلة متاجر ستاربكس، أن مبيعاتها تراجعت بنسبة 7% في الفترة بين تموز/ يوليو وسبتمبر/أيلول 2024 مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. كما انخفض ربح الشركة لكل سهم بنسبة 25%، ليصل إلى 80 سنتاً.

وبسبب تلك الضربات المتلاحقة للعلامات التجارية الداعمة للاحتلال لجأت بعض الشركات لحيلة وهي تغيير اسمها وعلامتها التجارية، في محاولة لخداع العملاء والمتعاملين معها، وتفادي سيف المقاطعة المسلط على رقابها وإعادة عملائها القدامى. أبرز مثال ما قامت به سلسلة كارفور الفرنسية في الأردن حيث غيرت اسمها إلى «هايبر ماكس»، وأزالت بالفعل اليافطات الرئيسية عن مواقع السلسلة المنتشرة داخل الأردن. امتدت تلك الحيلة إلى شركات وعلامات أخرى، منها شركات المنظفات والمشروبات الغازية والوجبات السريعة التي غيرت أسماء منتجاتها، كما حدث في دول عربية. وقبل أشهر وفي خطوة مفاجئة أعلنت شركة برغر كينغ في تركيا تغيير اسمها وشعارها ليصبح «بورغر» فقط، وجاء التغيير بسبب المقاطعة الشعبية الواسعة في تركيا لمنتجات المطاعم السريعة الداعمة لإسرائيل. وتكرر الأمر مع شركات ماكدونالد وستاربكس وكوكا كولا وبيبسي وغيرها. ولا ننسى هنا تحايل إسرائيل على حملات المقاطعة بوضع أسماء بلدان أخرى على سلعها المصدرة إلى الخارج ومنها التمور.

بالطبع، هذه الحيل وغيرها لا تنطلي على المستهلك، ففي الأردن انبرت حركات المقاطعة بسرعة لإجهاض عملية الخداع، وتأكيد أن تغيير اسم «كارفور» إلى «هايبر ماكس» لا يعني خروجه من قوائم المقاطعة، خاصة أن العلامة أعلنت صراحة عن تبرعها بآلاف الطرود والشحنات الشخصية لجنود جيش الاحتلال، ولم تعلن صراحة تراجعها عن خطوة دعم الاحتلال وجرائمه.

مال وناس

مصر تستقبل بعثة صندوق النقد بمخاوف الدولار والغلاء

استقبلت مصر مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا خورغييفا، وسط مخاوف من قفزة جديدة للدولار وموجة غلاء تفاقم معيشة المواطنين

القاهرة ـ **عادل صبري**

وصلت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا إلى العاصمة المصرية القاهرة، أول من أمس السبت، للقاء مسؤولين مصريين، وسط نقاش مفتوح حول برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وافق عليه الصندوق في مارس/آذار الماضي، ورفع بموجبه قيمة القرض إلى 8 مليارات دولار. ويأتي ذلك، في ظل مخاوف من قفزة جديدة للدولار أمام الجنيه المصري وموجة غلاء تفاقم معيشة المواطنين. وفي هذا الإطار استقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، صباح أمس الأحد، مدير عام صندوق النقد الدولي، والوفد رفيع المستوى المرافق لها، بحضور رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، ومحافظ البنك المركزي حسن عبد الله، ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي رانيا المشاط، ووزير المالية أحمد كوجك. أوضح بيان المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية أحمد فهمي، أن المناقشات تناولت التطورات الخاصة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تنفيذه بالشراكة مع الصندوق، لافتاً إلى أن الرئيس السيسي أعرب عن تطلع مصر إلى استكمال التعاون مع الصندوق، خلال الفترة المقبلة، والبناء على ما تحقق بهدف تعزيز استقرار الأوضاع الاقتصادية، وخفض معدلات التضخم. وأشار الرئيس المصري إلى ضرورة مراعاة المتغيرات وحجم التحديات التي تعرضت لها مصر في الفترة الأخيرة، بسبب الأزمات الإقليمية والدولية، التي كان لها بالغ الأثر على الموارد الدولارية وإيرادات الموازنة العامة، مشدداً على أن أولوية الدولة تخفيف الضغوط والأعباء عن كاهل المواطنين، ولا سيما من خلال مكافحة التضخم وارتفاع الأسعار، مع استمرار جهود جذب الاستثمارات وتمكين القطاع الخاص لزيادة معدلات التشغيل والنمو.

من جهتها أبدت مديرة صندوق النقد الدولي، تفهمها الكامل لحجم التحديات الكبيرة التي تواجهها مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية، منوّهة إلى سعي الصندوق - بالشراكة مع الحكومة المصرية - للتوصل إلى أفضل مسارات الإصلاح التي تراعي جميع الأبعاد ذات الصلة، بما يحافظ على نتائج الإصلاحات ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد المصري، خاصة على صعيد تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد، وتعزيز جهود النمو والتنمية، المدفوعة في الأساس بنمو القطاع الخاص. أكدت غورغييفا في تصريحات صحافية على اتفاق الصندوق التام مع أهمية المزيد من التركيز على مكافحة التضخم واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد منه، منوهة إلى أن البرنامج الإصلاحي الذي يتم تنفيذه بعناية يضع الفئات الأكثر احتياجاً في مقدمة الأولويات، مستفيداً بالتقدم الذي تحرزه مؤشرات الاقتصاد الكلي رغم التحديات غير المسبوقة في الفترة الراهنة، وهي المؤشرات التي انعكست في النظرة الإيجابية لمؤسسات التصنيف الائتماني الدولية ورفع تصنيف مصر الائتماني وتزايد الاستثمارات.

عكست التصريحات الرسمية أجواء من الغموض على الموضوعات التي سبق أن طرحتها الحكومة الأسبوع الماضي، وعدد من نواب البرلمان والاقتصاديين، الذين طالبوا بتأجيل رفع الدعم عن السلع الأساسية وتطبيق أية زيادات جديدة في أسعار المحروقات والطاقة لفترة عامين، بما يضمن وقف ضغوط الغلاء والتضخم الهائل على المواطنين ويخرج الشركات من حالة الركود التي عادت إليها بسبب زيادة التضخم، وشح الدولار، وتراجع الاستهلاك، بسبب ضعف القوة الشرائية للمواطنين. وشهدت الأسواق تراجعاً للجنيه مقابل الدولار الذي قفزت أسعاره خلال اليومين الماضيين، ليزيد عن 49 جنيهاً، في البنوك الرسمية. وفقد الجنيه نحو 50 قرشاً، بنسبة 1% من قيمته منذ نهاية الأسبوع الماضي، إذ ارتفع سعر شراء الدولار بالبنوك إلى حدود 48,93 جنيهاً وقاد البنك المركزي صعود سعر البيع عند 49,03 جنيهاً، وفي السوق الموازية ارتفع إلى 49,46 جنيهاً في المتوسط. وفي سوق الذهب تخطى الدولار 49,10 جنيهاً متأثراً بالزيادة التاريخية في سعر أونصة الذهب عند 2735 دولاراً بالأسواق العالمية. تفسر خبيرة أسواق المال حنان رمسيس تراجع الجنيه بعد ثبات سعر الدولار منذ أغسطس/آب، عن حدود ما بين 47,50 إلى 48,50 جنيهاً، برغبة لدى الحكومة والبنك المركزي، في توجيه رسالة إلى مديرة صندوق النقد الدولي التي تقود وفداً رفيع المستوى لإجراء مفاوضات مع الحكومة حول برنامج الإصلاح الاقتصادي، بوجود سعر صرف مرن، تحدده البات السوق، التي تدفعه إلى الصعود والهبوط، من دون التحكم في السعر من قبل البنك المركزي. وتشير إلى سعي الحكومة في الاستفادة من ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه، في إطار سياسة مرونة موجهة تستهدف تشجيع جذب تحويلات المصريين في الخارج، التي تزيد مع اقتراب نهاية العام وبداية نصف العام الدراسي الثاني، بالتزامن مع توقيت تخارج استثمارات أجنبية بأدوات الدين، والتي تحقق لحاملي السندات والأذون أعلى عائد بالاستفادة المزدوجة من زيادة معدلات الفائدة وتراجع الجنيه، بما يغري أصحاب الأموال الساخنة، على زيادة مدة بقاء استثمارها في أدوات الدين المحلية. تؤكد رمسيس أن سعر الدولار سيشهد خلال الأيام المقبلة حالة من التذبذب، ليرتفع إلى حدود 50 جنيهاً، مع إمكانية عودته إلى نقطة تراجع عند حدود 48,60 جنيهاً خلال هذه الفترة، متأثراً بزيادة الطلب على الدولار من قبل الحكومة، لسداد أقساط الديون وفوائدها بالعملة الصعبة، والتي تبلغ نحو 21 مليار دولار، خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري.

ألفاف صندوق النقد يزيد الأعباء على كاهل المواطنين (محمود الخواص/Getty)

50

أكدت خبيرة أسواق المال حنان رمسيس، أن سعر الدولار سيشهد خلال الأيام المقبلة حالة من التذبذب بالسعر، ليرتفع عند حدود 50 جنيهاً، مع إمكانية عودته إلى نقطة تراجع عند حدود 48,60 جنيهاً.

السودان

صراع حول وظيفة أمين ديوان الضرائب

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أثار إعلان مجلس الوزراء السوداني وظيفة أمين عام لديوان الضرائب عبر وسائل الإعلام، ردات فعل كبرى في الداخل كونه سابقة على مستوى البلاد، إذ جرى العرف على تعيين الأمين العام من قبل وزير المالية. وحدد المجلس غداً الثلاثاء آخر موعد للتقديم للوظيفة. وحددت وزارة مجلس الوزراء في نص الإعلان شروطاً عدة على المتقدم للوظيفة منها: أن يكون سوداني الجنسية، وألا يقل عمره عن 40 عاماً، وحاصلاً على البكالوريوس حداً أدنى في المجالات ذات الصلة، مع إجادة اللغتين العربية والإنكليزية تحدثاً وكتابة. وأشار المجلس إلى أن الهدف من الوظيفة الإشراف المالي والإداري والفني على أعمال الديوان، وتمثيله لدى المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، والقيام بمسؤوليات المدير العام المنصوص عليها في قانون الضرائب.

في هذا الإطار، استنكر الأمين العام الأسبق لديوان الضرائب عبد القادر محمد أحمد، إعلان وظيفة أمين للديوان عبر وسائل الإعلام. وقال لـ«العربي الجديد» إن هذا الإجراء يحدث لأول مرة في تاريخ السودان، ما يدل على أن وظيفة الأمين العام صارت من المهملات. وأشار إلى أن إعلان الوظيفة صادر عن مجلس الوزراء، وليس عبر الوزارة المختصة وهي وزارة المالية. وألمح لاحتمالات عدم رضا وزير المالية عن الإجراء وصدور الإعلان في غيابه. وقال أحمد: «منذ نشأة الديوان كان كل الذين تولوا منصب وكيل الضرائب من منسوبي وزارة المالية، وانتهى ذلك بانتهاء عهد سعد يحيى، ثم بدأ التعيين السياسي بنهاية العام 1994 وانتهى بتعيين أمين عام من داخل الديوان لأول مرة ولفترة قصيرة ثم عدنا للتعيين السياسي. ثم تم تعيين أمين الديوان المقال هذه المرة، وجاء بعد ذلك الإعلان عن الوظيفة من قبل مجلس الوزراء والمنافسة عليها عبر وسائل الإعلام لأول مرة». واستبعد أمين الضرائب الأسبق أن يكون الغرض من إعلان الوظيفة إبراز الشفافية في التقديم والتوظيف كما يعتقد البعض. وأشار إلى أن مثل هذه الوظائف لا تُعلن للعامة، وإنما بالطريقة الصحيحة وهي ما يسمى بالـhead hunting، بمعنى صيد الكفاءات أو عن طريق بيوت الخبرة. وأكد أن التدخلات السياسية تقود إلى تدمير المؤسسات الوطنية، كما يؤدي التغيير المستمر للأمناء بسبب أو بدونه إلى عدم الاستقرار. وتساءل: «من هو الرجل الذي سيقبل بالمنصب المعلن وهو يرى ما حدث لسلفه، إذ سيأكلونه كما أكلوا الثور الأبيض من قبله؟». وناشد بوقوف المسؤولين بوزارة المالية سداً منيعاً ضد هذه الفوضى لكون الوزير جبريل إبراهيم المقصود والمعني بكل ما يجري. بدوره، كشف الكاتب الصحافي عبد الماجد عبد الحميد عن صراع خفي نشب بين ديوان الضرائب وشركات الوقود الخاصة، عجّل بإطاحة الأمين العام للضرائب علي شرف الدين، من منصبه. وقال إن الإقالة تؤدي إلى خلاف بين وزير المالية جبريل إبراهيم ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، لأسباب سياسية، لكونه مرشحاً من حركته، ولأداء المتميز الذي أظهره شرف الدين في الربط الضريبي خلال الـ15 شهراً التي قضاها في المنصب، بحسب عبد الحميد. وأشار إلى تدخل شخصيات نافذة في شركات الوقود الخاصة والتي ماطلت في سداد متأخرات ضريبية بقيمة 80 تريليون جنيه للديوان. وكشف عن قيام هذه الشخصيات بتسريب خطاب مدير المركز الضريبي الموحد بطالبها فيه بالسداد، لجهات نافذة بالدولة وأوعزت إليها بأن الديوان يقف حجر عثرة أمام تسهيل توريد الوقود بالبلاد.

من جانبه، قال المحلل الاقتصادي الأكاديمي بالجامعات السودانية عبد الحميد إلياس لـ«العربي الجديد»: «لم أطّلع من قبل على إعلان لوظيفة مثل هذه بالسودان». ووصف الخطوة بالجيدة في حال التزام التعيين بالمنافسة النزيهة ومعيار الكفاءة في الاختيار بعيداً عن الولاءات الحزبية أو غيره. وكشف إلياس عن ثغرات في الإعلان وشروط التقديم، إذ «اشترطت حداً أدنى لعمر المتقدم للوظيفة من دون تحديد حد أعلى. وأغفلت تحديد شروط فنية واضحة تعكس الخبرة والتأهيل العلمي العالي المطلوب في هذه الوظيفة المهمة».

معركة خفية بين ديوان الضرائب وشركات الوقود الخاصة (الشرف شاذلي/فرانس برس)

أخبار العرب

نافذة إلكترونية للتبادل التجاري بين فلسطين وتركيا

أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، أمس الأحد، إطلاق النافذة الإلكترونية للتبادل التجاري بين دولة فلسطين وجمهورية تركيا مخصصة لإجراء عمليات الاستيراد والتصدير.

وبحسب بيان لوزارة الاقتصاد، تتيح النافذة للمستوردين والمصدرين القيام بالعملية التجارية ومتابعتها إلكترونياً من دون الحاجة إلى مراجعة وزارة الاقتصاد الوطني ونظيرتها التركية، الأمر الذي يضمن إنجاز المهمة بكفاءة عالية وبأسرع وقت ممكن.

وتعد النافذة الإلكترونية الوحيدة المخصصة لاستقبال الطلبات وإدارتها، مع تأكيد أن الوزارة لا تتقاضى أي رسوم مقابل تقديم هذه الخدمة.

وجددت الوزارة تأكيدها أن آلية التبادل التجاري الجديدة بين فلسطين وتركيا تهدف إلى ضمان تدفق السلع إلى السوق الفلسطيني فقط، كما أن العملية الجمركية والضريبية تبقى كما كانت من قبل ولا يوجد لهذه الآلية أي تأثير على هذه العملية أو ارتباطات أخرى.

الأجانب يدعمون بورصة الكويت

لم يتخل المستثمرون الأجانب عن دعم بورصة الكويت خلال أول 10 أشهر من عام 2024؛ إذ جاء صافي تعاملاتهم الشرائي بـ174,09 مليون دينار (569,02 مليون دولار)، وقابلها صاف بيعي للمستثمرين المحليين والخليجيين، وبرز الدور الشرائي لفئتي المؤسسات الصناديق الاستثمارية.

يُشار إلى أن مؤشرات البورصة الرئيسية ارتفعت في أول 10 أشهر في العام؛ إذ قفز «الرئيسي» 17,13%، وصعد «الرئيسي 50» بنحو 17%، وارتفع المؤشران الأول والعام بنحو 2,60% و4,99% على الترتيب؛ وذلك عن مستواهم في نهاية عام 2023.

وسجلت الأسهم قيمة سوقية في نهاية تعاملات أكتوبر/تشرين الأول 2024 نحو 42,32 مليار دينار، بزيادة 5,12% تُقدر بـ2,06 مليار دينار قياساً بمستواها في ختام ديسمبر/كانون الأول من العام المنصرم البالغ 40,26 مليار دينار.

وصلت قيمة التداولات في بورصة الكويت أول 10 أشهر في العام إلى 11,99 مليار دينار، بتنفيذ 3,16 ملايين صفقة.

تقارير عربية

اسواق

الجزائر... أزمة الإطارات الصامتة تخرج إلى العلن والدولة تتدخل

الجزائر ـ **محمد وانّاس**

فجأة برزت أزمة في الجزائر كانت إلى أيام قليلة صامتة، أظهرت ندرة حادة في عجلات (إطارات) المركبات على اختلافها سواء سيارات أو شاحنات، مع ارتفاع جنوني في الأسعار لم يجد له المواطنون تفسيراً وتضاعفها تقريباً بثلاث مرات رغم وجود إنتاج محلي، وهو ما ألقى بظلاله على وسائل النقل. خروج أزمة العجلات المطاطية التي كانت صامتة إلى العلن، تزامن مع إضراب محدود شنه ناقلو المواصلات العامة في عدة ولايات نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، على غرار محافظات مليلة وجيجل والشلف وتيبازة وغيرها. وفي وقت أكدت فيه السلطات أن الإضراب غير شرعي ولم يستوف الشروط القانونية لشنّه، طالب المضربون بمراجعة تسعيرات النقل بالنظر إلى التكاليف والنفقات الكبيرة التي يتكبدونها في ظل غلاء قطع الغيار وقلتها، ولكن على وجه الخصوص الارتفاع الجنوني والندرة الحادة في إطارات (عجلات) المركبات.

اكثر من 8 ملايين مركبة تجوب شوارع البلاد

وانتشر فيديو على نطاق واسع وجرى تداوله عبر مختلف المنصات الاجتماعية، لأحد الناقلين بولاية الشلف غربي الجزائر العاصمة، تضمن ما يشبه «صرخة» تحدث فيه عن وضعيته الصعبة وتوقفه عن العمل ليس بداعي الإضراب وإنما لعدم توفره على إطارات صالحة للسير.

ويقول صاحب الحافلة في الفيديو إنه اضطر إلى إعارة 3 عجلات من أحد أصدقائه حتى يتمكن من السير بالنظر إلى وضعية إطاراته المهترئة. وعبر بالقول: «بأموالك لا تستطيع شراء عجلة بالنظر إلى الغلاء من جهة ولكن وعلى وجه الخصوص لندرتها من جهة أخرى». وبحسب الشخص الذي ظهر في الفيديو وهو يعرض إطاراً للحافلة قد تاكل عن آخره تقريباً، كان سعر عجلة الحافلة 15 ألف دينار (113 دولاراً)، لكن وصل سعره إلى 52 ألف دينار ما يقارب 400 دولار (تضاعف تقريباً بثلاث مرات) مع ندرة حادة وصعوبة كبيرة في العثور عليه. في جولة قادت «العربي الجديد» إلى منطقة برج الكيفان الساحلية بالضاحية الشرقية للجزائر العاصمة، التي تشتهر ببيع العجلات وإصلاحها، وقفنا على ندرة حقيقية في العديد من قياسات العجلات وأيضاً ارتفاع في الأسعار.

وعلى سبيل المثال بلغ سعر عجلة بقياس (16/45/215) صينية الصنع، التي تستعمل كثيراً في سيارات فولكسفاغن وسكودا 16 ألف دينار (121 دولاراً)، بينما يراوح سعر القياس نفسه من علامات أوروبية (فرنسية وإيطالية وبريطانية) ما بين 25 إلى 30 ألف دينار (190 /227 دولاراً). وبحسب باعة تحدثت إليهم «العربي الجديد» ببرج الكيفان، كان سعر عجلة بقياس (16/45/215) يقدر مطلع السنة الماضية بما بين 10000 دينار إلى 11 ألف دينار في أقصى تقدير (83 دولاراً). وارجع الباعة هذه الوضعية إلى قلة المعروض من العجلات المستوردة التي صار الحصول عليها أمراً مستعصياً، فضلاً عن عدم كفاية الإنتاج المحلي في تغطية احتياجات السوق، مشيرين إلى أنه في ظل الأسعار المرتفعة زاد الطلب كثيراً على الإطارات الصينية التي تعتبر أقل تكلفة مقارنة بالمنتجات القادمة من أوروبا. يذكر أن الجزائر تطبق منذ سنوات إجراءات حمائية على مئات المنتجات، بهدف تحجيم الواردات وكبح نزيف النقد الأجنبي من جهة، ودفع الإنتاج الصناعي المحلي من جهة أخرى.

في خضم الجدل أعلنت السلطات الجزائرية استيراد 100 ألف عجلة من مختلف القياسات، وفي انتظار استيراد 200 ألف أخرى في نهاية العام الجاري، لمواجهة الطلب الكبير. ووفق مصادر قريبة من الدوائر الرسمية، شرعت وزارة التجارة، في استيراد كميات ضخمة من العجلات المطاطية بمختلف الأحجام بهدف تلبية حاجيات السوق الوطنية وخفض الأسعار. وكشف بيان للوزارة، أنه تم ضخ بالفعل كمية أولى قدرها 100 ألف وحدة من العجلات المطاطية المستوردة في شبكة التوزيع الوطنية انطلاقاً من ولاية عين مليلة. ويبلغ عدد السيارات في الجزائر، بحسب بيانات وزارة النقل، أكثر من 8 ملايين مركبة باحتساب الشاحنات والحافلات أيضاً. وتزامناً مع هذه الأزمة أصدر مصنع «إيريس» المحلي للإطارات في الجزائر، بياناً في وقت سابق تبرأ فيه من زيادات في أسعار منتجاته لا تتطابق تماماً مع الأسعار المطبقة. وجاء في البيان: «تتوجه شركة إيريس لصناعة إطارات العجلات لزبائنها الكرام بجملة من التوضيحات نتيجة لما عاينته من ارتفاع ملحوظ في أسعار إطارات السيارات في السوق»، وشدّد المصنع الجزائري للعجلات على أنه سيواصل العمل على توفير مختلف إطارات السيارات السياحية والنفعية (التجارية)، موضحاً أن قدرته الإنتاجية تضاعفت تدريجياً لتصل إلى 4 ملايين إطار في السنة وذلك بعدما دخل مشروع التوسعة حيز الخدمة هذا الأسبوع.

في هذا السياق، يرى خبير وباحث دولي في السلامة المرورية، احمد كواش، أن أزمة العجلات في الجزائر قد طفت فعلاً إلى السطح في الفترة الأخيرة خصوصاً مركبات خدمات نقل البضائع والمواصلات العامة (المسافرين)، ولفت كواش في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الجزائر شهدت في السنوات الأخيرة تقليصاً في عمليات الاستيراد بصفة عامة، ما سبّب من جهة غلاء في قطاع الغيار المختلفة ومنها إطارات المركبات، وهي الوضعية التي خلقت صعوبات كبيرة في الحصول على قطع الغيار الأصلية وعدم القدرة على الوصول إليها. يعلق بالقول: «في ظل هذه الوضعية الكثير من أصحاب المركبات صاروا يستعملون عجلات ملساء أو اللجوء إلى الإطارات المستعملة».

ندرة الإطارات ترهف أصحاب السيارات (رياض قرمدي/فرانس برس)

الأردن يبحث زيادة الأجور

قال مسؤول أردني إنّ اللجنة الثلاثية لشؤون العمل في الأردن بدأت اجتماعاتها، أمس الأحد، لمناقشة زيادة الحد الأدنى للأجور. وأضاف المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن أمس شهد أول جلسة للجنة، ولن يُتّخذ قرار بشأن رفع الحد الأدنى للأجور، وبحسب بيان، يحقق الدواء الأردني كل المتطلبات اللازمة لدخول السوق العراقية. ووفقاً لتصريحات رسمية حكومية، يستورد العراق سنوياً أدوية ومواد طبية بأكثر من 3 مليارات دولار من دول وجهات مختلفة، ودعا بهذا الصدد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، السبت الماضي، للتوجه إلى إنشاء المصانع والمعامل الدوائية، معتبراً أن رقم 3 مليارات دولار سنوياً لاستيراد الأدوية بأنه «غير منطقي».

المتحدث باسم نقابة الصيادلة في العراق، أسامة هادي حميد، قال إن الأدوية والمستلزمات الطبية يتم توفيرها في العراق بطريقتين، الأولى تتعلق بالقطاع العام المتمثل بالاستيراد الدوائي من قبل وزارة الصحة، والطريقة الثانية متمثلة باستيراد القطاع الخاص من الشركات والمخاذر الدوائية. يضيف حميد، لـ«العربي الجديد»، أن ما يستورده العراق من منتجات دوائية عن طريق تعاقدات وزارة الصحة، أو استيراد القطاع الخاص مع الإنتاج المحلي يغطي حاجة البلد من الأدوية والمستلزمات الطبية، ولا يمكن الاستغناء عن إحداهما حالياً. وبيّن حميد أنه «ما زال الحديث عن مرحلة الاكتفاء مبكراً»، موضحاً أن «إنتاج القطاع الدوائي الخاص يغطي نحو 70% من حاجة السوق، مقارنة بالقطاع الحكومي الذي يوفر أقل من ذلك في الوقت الحالي، بحسب الإحصائيات الأخيرة»، وأشار حميد إلى أن هنالك شركات ومستحضرات ذات سمعة قوية ورصانة عالية أثبتت كفاءتها من حيث الجودة والرصانة العلمية وهذا ينطبق على كثير من الشركات ومنها الشركات الأردنية.

توطين الصناعة الدوائية

من جانبه، كشف مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناعة وتطوير القطاع الخاص وتوطين الصناعة الدوائية، حمودي اللامي، عن أن إصدار قانون هيئة الغذاء والدواء العراقية وصل إلى المراحل النهائية، وأن هذا القانون سينظم إنتاج الدواء واستيراده في العراق.

وأضاف اللامي أن العراق بدأ بالعمل على إصدار قانون هيئة الغذاء والدواء العراقية بمتابعة من رئيس الوزراء، حيث شكلت لجنة برئاسته وعضوية عدد من وكلاء الوزارات المعنية والقانون وتم تدقيقه من قبل مجلس الدولة والآن في المراحل النهائية. وأوضح أن هذا القانون سينظم إنتاج الدواء واستيراده وستكون كل الجهات المعنية بالدواء تحت مظلة واحدة، وهي هيئة الغذاء والدواء، والتي تتولى عمليات التسجيل والرقابة الدوائية والمصانع الوطنية واستيراد الأدوية، وغيرها من الأمور التي ستكون جميعها تحت مظلة واحدة ووفق المعايير العالمية.

أزمة تمويل

يعاني العراق أزمة تمويل قطاع الصحة في مختلف المجالات الدوائية والعلاجية، حيث تتأخر التخصيصات المالية والتشغيلية اللازمة، مما يهدد بوقف الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين. وحمّل عضو البرلمان العراقي، هادي السلامي، وزارة المالية العراقية مسؤولية تأخير التخصيصات المالية اللازمة للقطاعات الصحية العراقية، مؤكداً ضرورة تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية لمنع تهريب الأدوية والعمل على تطوير الواقع الصحي العراقي. وأوضح السلامي، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن تأخير التخصيصات المالية يشكل خطورة بالغة على حياة المواطنين، مؤكداً أن القطاع الصحي يواجه الكثير من التحديات، منها نقص العلاج واعتماده على الاستيراد بشكل شبه تام، بالإضافة إلى شبهات الفساد المستمرة في قطاع الأدوية.

وأضاف أن من بين التحديات التي يواجهها القطاع الصحي العراقي مخاطر الغش والتهريب، فضلاً عن قصور واضح في دعم إنتاج القطاع الخاص، إلى جانب منافسة المستورد. وشدد على أهمية تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية لمنع تهريب الأدوية، وضرورة تقديم إعفاءات جمركية للمواد الخام اللازمة للمصانع الدوائية، لأن العراق في حاجة إلى بنية تحتية للصناعة الدوائية المحلية، للمساهمة في سد الحاجة المتزايدة إلى الأدوية والحد من عمليات الاستيراد.

صادرات

دواء الأردن يستهدف أسواق العراق

بغداد ـ **احمد عبد**

تسعى الصناعات الدوائية الأردنية إلى الانفتاح على الأسواق العراقية، التي تعتبر مستهلكاً كبيراً للمنتجات الدوائية في ظل ضعف الإنتاج الوطني العراقي من الصناعات الدوائية.

يواجه العراق منذ الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، تعثراً كبيراً في قطاع تصنيع الأدوية والعقاقير الطبية، بعد خروج عدد كبير من المصانع والمعامل الدوائية عن الخدمة في السنوات التي أعقبت الغزو، بعد أن كانت البلاد تتمتع بإنتاج مختلف الصناعات الدوائية منذ عام 1958. الأسبوع الماضي، ذكر بيان لغرفة صناعة الأردن، أن ممثل قطاع الصناعات العلاجية في الأردن، فادي الأطرش، بحث مع الملحق الصحي الأردني في العراق، سليمان عمارين، العمل على تعزيز التعاون بين الأردن والعراق في مجال الصناعات العلاجية واللوازم الطبية، وبحسب بيان، يحقق الدواء الأردني كل المتطلبات اللازمة لدخول السوق العراقية. ووفقاً لتصريحات رسمية حكومية، يستورد العراق سنوياً أدوية ومواد طبية بأكثر من 3 مليارات دولار من دول وجهات مختلفة، ودعا بهذا الصدد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، السبت الماضي، للتوجه إلى إنشاء المصانع والمعامل الدوائية، معتبراً أن رقم 3 مليارات دولار سنوياً لاستيراد الأدوية بأنه «غير منطقي».

المتحدث باسم نقابة الصيادلة في العراق، أسامة هادي حميد، قال إن الأدوية والمستلزمات الطبية يتم توفيرها في العراق بطريقتين، الأولى تتعلق بالقطاع العام المتمثل بالاستيراد الدوائي من قبل وزارة الصحة، والطريقة الثانية متمثلة باستيراد القطاع الخاص من الشركات والمخاذر الدوائية. يضيف حميد، لـ«العربي الجديد»، أن ما يستورده العراق من منتجات دوائية عن طريق تعاقدات وزارة الصحة، أو استيراد القطاع الخاص مع الإنتاج المحلي يغطي حاجة البلد من الأدوية والمستلزمات الطبية، ولا يمكن الاستغناء عن إحداهما حالياً. وبيّن حميد أنه «ما زال الحديث عن مرحلة الاكتفاء مبكراً»، موضحاً أن «إنتاج القطاع الدوائي الخاص يغطي نحو 70% من حاجة السوق، مقارنة بالقطاع الحكومي الذي يوفر أقل من ذلك في الوقت الحالي، بحسب الإحصائيات الأخيرة»، وأشار حميد إلى أن هنالك شركات ومستحضرات ذات سمعة قوية ورصانة عالية أثبتت كفاءتها من حيث الجودة والرصانة العلمية وهذا ينطبق على كثير من الشركات ومنها الشركات الأردنية.

توطين الصناعة الدوائية

من جانبه، كشف مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناعة وتطوير القطاع الخاص وتوطين الصناعة الدوائية، حمودي اللامي، عن أن إصدار قانون هيئة الغذاء والدواء العراقية وصل إلى المراحل النهائية، وأن هذا القانون سينظم إنتاج الدواء واستيراده في العراق.

وأضاف اللامي أن العراق بدأ بالعمل على إصدار قانون هيئة الغذاء والدواء العراقية بمتابعة من رئيس الوزراء، حيث شكلت لجنة برئاسته وعضوية عدد من وكلاء الوزارات المعنية والقانون وتم تدقيقه من قبل مجلس الدولة والآن في المراحل النهائية. وأوضح أن هذا القانون سينظم إنتاج الدواء واستيراده وستكون كل الجهات المعنية بالدواء تحت مظلة واحدة، وهي هيئة الغذاء والدواء، والتي تتولى عمليات التسجيل والرقابة الدوائية والمصانع الوطنية واستيراد الأدوية، وغيرها من الأمور التي ستكون جميعها تحت مظلة واحدة ووفق المعايير العالمية.

أزمة تمويل

يعاني العراق أزمة تمويل قطاع الصحة في مختلف المجالات الدوائية والعلاجية، حيث تتأخر التخصيصات المالية والتشغيلية اللازمة، مما يهدد بوقف الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين. وحمّل عضو البرلمان العراقي، هادي السلامي، وزارة المالية العراقية مسؤولية تأخير التخصيصات المالية اللازمة للقطاعات الصحية العراقية، مؤكداً ضرورة تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية لمنع تهريب الأدوية والعمل على تطوير الواقع الصحي العراقي. وأوضح السلامي، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن تأخير التخصيصات المالية يشكل خطورة بالغة على حياة المواطنين، مؤكداً أن القطاع الصحي يواجه الكثير من التحديات، منها نقص العلاج واعتماده على الاستيراد بشكل شبه تام، بالإضافة إلى شبهات الفساد المستمرة في قطاع الأدوية.

وأضاف أن من بين التحديات التي يواجهها القطاع الصحي العراقي مخاطر الغش والتهريب، فضلاً عن قصور واضح في دعم إنتاج القطاع الخاص، إلى جانب منافسة المستورد. وشدد على أهمية تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية لمنع تهريب الأدوية، وضرورة تقديم إعفاءات جمركية للمواد الخام اللازمة للمصانع الدوائية، لأن العراق في حاجة إلى بنية تحتية للصناعة الدوائية المحلية، للمساهمة في سد الحاجة المتزايدة إلى الأدوية والحد من عمليات الاستيراد.

أخبار العالم

انخفاض قياسي في مبيعات التجزئة الكورية

أظهرت بيانات حكومية، أمس الأحد، أن مبيعات التجزئة في كوريا الجنوبية استمرت في الانخفاض لمدة عامين ونصف العام، بسبب ضعف الطلب على السلع المعمرة وغير المعمرة. ووصل مؤشر مبيعات التجزئة إلى 100,7 نقطة في المتوسط في الربع الثالث من هذا العام، بانخفاض 1,9% عن الفترة نفسها من العام الماضي، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة الإحصاء الكورية. وانخفضت أرقام مبيعات التجزئة الفصلية باستمرار منذ الربع الثاني من عام 2022، مسجلة أطول فترة ركود منذ أن بدأت وكالة الإحصاء الكورية بتتبع البيانات في عام 1995. وسجل مؤشر مبيعات السلع المعمرة انخفاضاً مستمراً منذ الربع الأول من عام 2022، باستثناء ارتفاع طفيف في الربع الثاني من العام الماضي.

5363 شركة في سوق الأوراق المالية بالصين

بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المحلية بالصين 5363 شركة بحلول نهاية سبتمبر/ أيلول 2024، وفقاً للجمعية الصينية للشركات العامة. وأظهرت بيانات من الجمعية أن البورصات في شانغهاي وشنتشن وبكين كان لديها 2271 و2839 و253 شركة مدرجة على التوالي بحلول نهاية سبتمبر الماضي. وكشفت البيانات أن الشركات القابضة المملوكة للدولة والشركات القابضة غير المملوكة للدولة شكلت 27% و73% على التوالي من هذه الشركات المدرجة، مع كون قطاع الصناعات التحويلية، وقطاع خدمات نقل المعلومات/البرمجيات/تكنولوجيا المعلومات، وقطاع المبيعات بالجملة والتجزئة هي القطاعات الثلاثة الأولى من حيث عدد الشركات المدرجة.

مال وسياسة

على الرغم من سياسات المرشح الجمهوري دونالد ترامب، لتعزيز المكانة الإنتاجية للولايات المتحدة في مواجهة السلع الواردة، إلا أن قراراته المرتقبة قد تأتي بنتائج عكسية، وفق بعض الخبراء ومؤيدي منافسته في الانتخابات الرئاسية كامالا هاريس

طفرة الرقائق مهددة

ترامب يقلق المنتجين رغم سياساته الداعمة لـ«أميركا أولاً»

نيويورك ـ **العربي الجديد**

في السنوات القليلة الماضية، شهدت الولايات المتحدة طفرة هائلة في بناء المصانع، لكن هذا قد يكون في خطر، وفق خبراء اقتصاد، والسبب في ذلك هو معارضة المرشح الجمهوري دونالد ترامب للقوانين التي ساعدت في تحقيق ذلك، معتبراً أنها أفادت الشركات الأجنبية أكثر من الشركات الأميركية، عبر حصولها على قروض وتسهيلات ضريبية من خلال قانونين أقرتهما إدارة الرئيس الديمقراطي جو بايدن.

ينتقد ترامب «قانون الرقائق والعلوم» الذي أقره الكونغرس الأول ووقّعه بايدن في التاسع من أغسطس/آب 2022، حيث تم بموجبه تخصيص مبلغ 280 مليار دولار، لدعم انتقال مصانع الرقائق العالمية إلى الأراضي الأميركية، وتصنيع أشباه الموصلات في الولايات المتحدة على مدى عشر سنوات. وبموجب «قانون الرقائق والعلوم» تم تخصيص نحو 200 مليار دولار لدعم عمليات البحث والتطوير العلمي والتسويق، ونحو 52 مليار دولار لدعم عمليات تصنيع أشباه الموصلات، وإعفاءات ضريبية بقيمة 24 مليار دولار لعمليات إنتاج الرقائق، و3 مليارات دولار للبرامج التي تدعم تطوير التكنولوجيا وسلاسل التوريد اللاسلكية.

وفي 16 أغسطس/آب 2022، وقّع بايدن «قانون خفض التضخم»، والذي بمقتضاه تقرر تخصيص 370 مليار دولار على مدى 10 سنوات لدعم الكهرباء النظيفة والسيارات الكهربائية، حيث يشجع الاستثمار في كفاءة الطاقة والطاقة الشمسية وتخزين البطاريات. وفق تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، فإن البعض يخشى من أن تتأثر طفرة المصانع في عهد ترامب في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية المرتقبة، غداة الثلاثاء، مشيرة إلى أن الاستثمار في هياكل التصنيع بلغ في الأشهر الاثني عشر المنتهية في الربع الثالث من العام الجاري 236 مليار دولار، وهو أكثر من ضعف المعدل في ذروة رئاسة ترامب خلال الفترة من 2017 إلى 2021 بعد احتساب التضخم. ولفتت الصحيفة إلى أن آخر فترة نما فيها الاستثمار في المصانع بهذه السرعة كان في ذروة سباق الفضاء في الستينيات. ويبدو أن هذه الطفرة مرتبطة بقانوني «الرقائق والعلوم» و«خفض التضخم». وهاجم ترامب «قانون الرقائق والعلوم» خلال مقابلة أجريت معه في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي مع برنامج بودكاست «جو روغان»، حيث اتهم تايوان بسرقة «أعمال الرقائق الخاصة بنا»، ودعا إلى فرض رسوم جمركية على أشباه الموصلات المستوردة. ورأى ترامب أن «صفقة الرقائق هذه سيئة للغاية»، مضيفاً «لقد وضعنا مليارات الدولارات للشركات الغبية، لتأتي وتقترض الأموال وتبني شركات الرقائق هنا، ولن يقدموا لنا الشركات الجيدة على أي حال». وبعدها بأيام، قال رئيس مجلس النواب مايك جونسون، الجمهوري عن ولاية لوس أنجليس، خلال حدث انتخابي في نيويورك، يوم الجمعة الماضي، رداً على أحد المراسلين الذي سأل عما إذا كان الحزب الجمهوري سيحاول إلغاء القانون: «أتوقع أننا سنفعل ذلك على الأرجح، لكننا لم نطور هذا الجزء من جدول الأعمال بعد».

وأثارت هذه التصريحات ضجة في الأوساط الاقتصادية الأميركية، لتستغلها نائبة الرئيس بايدن، المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس، وتوجه انتقادات إلى ترامب والجمهوريين خلال تصريحات للصحافيين يوم السبت الماضي، في مدينة ميلووكي بولاية تكساس. وقال إيرني تيديشي، الخبير الاقتصادي والذي عمل كبير الاقتصاديين في مجلس بايدن للمستشارين الاقتصاديين: «لقد حقق قانون IRA (خفض التضخم) وقانون Chips (الرقائق) نجاحاً كبيراً، وأعتقد أنه تجاوز حتى التوقعات الأولية لإدارة بايدن». ويهدف «قانون الرقائق» إلى توسيع القاعدة الأميركية لإنتاج أشباه الموصلات الحيوية لعدد لا يحصى من المنتجات من السيارات إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي والأجهزة العسكرية، مع تقليل الاعتماد على تايوان وكوريا الجنوبية والصين الحساسة «جيو سياسياً». كما يهدف القانون إلى الحد من التضخم إلى تسريع الانتقال إلى طاقة منخفضة الكربون، مع تعزيز التصنيع المحلي للمعدات الداعمة مثل المركبات الكهربائية والبطاريات.

لكن ترامب يرى أنه كان يمكن دعم صناعة الرقائق الأميركية بسلسلة من التعريفات الجمركية، بدلاً من فرض خمسة عشر مليارات دولارات في جيوب شركات أجنبية. وفي خطاب ألقاه في سبتمبر/أيلول الماضي أمام النادي الاقتصادي في نيويورك، تعهّد ترامب بـ«إلغاء جميع الأموال غير المنفقة بموجب قانون خفض التضخم». ووعد ترامب بتحقيق «نهضة التصنيع» الخاصة به، من خلال خفض الضرائب. والأهم من ذلك، التعريفات الجمركية بنسبة 60% على الواردات من الصين، وما بين 10% إلى 20% على الواردات من أي مكان آخر.

لكن خبراء الاقتصاد الذين استطلعت آراءهم «وول ستريت جورنال» فقد توقّعوا أنه إذا تم انتخابه، فإن سياسات ترامب ستؤدي إلى انخفاض فرص العمل في التصنيع، مقارنة بما كان سيتحقق من قانوني «الرقائق» و«خفض التضخم». ويقول الديمقراطيون إن ترامب يعرّض التصنيع للخطر. وبحسب مات كوريدوني، المتحدث باسم حملة هاريس: «يهدد دونالد ترامب بسحب التمويل وتفكيك آلاف الوظائف في التصنيع بجميع أنحاء البلاد»، بينما لم ترد المتحدثة باسم حملة ترامب على طلب الصحيفة التعليق على هذه الانتقادات. ويحذّر بعض مسؤولي الإدارة الأميركية الحالية وحملة هاريس من أن ترامب قد يعطل مشاريع الشركات العالمية لإنتاج الرقائق في الولايات المتحدة.

ويشير البعض إلى أن ترامب قد يوقف أو يؤخر الأموال التي لم يتم صرفها للشركات. وتبدو الكثير من الشركات متخوفة من ذلك، لا سيما أن وتيرة صرف الأموال تبدو متباطئة بالأساس في الفترة السابقة للانتخابات. وأعرب الرئيس التنفيذي لشركة إنتل، بات جيلسنجر، يوم الخميس الماضي، عن خيبة أمله من وتيرة المفاوضات للحصول على مليارات الدولارات التي تعهدت بها وزارة التجارة لصانع الرقائق. وقال: «لقد أخرجنا ذلك من بياناتنا المالية هذا العام» نتيجة لذلك. ورغم الانتقادات التي يوجهها ترامب لـ«قانون الرقائق»، فإن البعض يقلل من إمكانية إلغائه. وقال جيمس لويس، خبير التكنولوجيا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، إن ترامب قد لا يكون قادراً على إلغاء «قانون الرقائق»، لكنه قد يوقف الجولة الثانية المأمولة من التمويل للشركات. وأشار لويس إلى أن الدول الأخرى المنافسة تقدم حوافز لمصانع أشباه الموصلات، لذلك فإن إيقاف التمويل «سيكون ضاراً حقاً». كما قالت حاكمة نيويورك، الديمقراطية كاثي هوشول، إن «قانون الرقائق مهم لأمننا القومي، وخصوصاً الأجانب يريدون ذلك. لذا، أعتقد أنه (ترامب) سيقتنع بأن الشيء الصحيح الذي يجب فعله هو إبقاء هذا (القانون) في مكانه». وفي حين أن التعريفات الجمركية التي يخطط لها ترامب قد تساعد بعض الشركات الصغيرة المحلية على التنافس مع الواردات، يقول خبراء الاقتصاد إنها ستؤدي أيضاً إلى ارتفاع تكلفة المدخلات التي تحتاجها المصانع الأميركية لتصنيع المنتجات النهائية، وتثير ردود فعل انتقامية من الشركاء التجاريين.

أحد هذه المدخلات هو آلات تصنيع الرقائق المتقدمة التي تستوردها الولايات المتحدة من شركة ASML القابضة الهولندية، والتي تعتبر ضرورية لصنع أكثر الرقائق تقدماً. وقال بيتر هاريل، زميل غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي والذي خدم في البيت الأبيض في عامي 2021 و2022: «من المؤكد أن فرض تعريفة بنسبة 20% على ذلك سيكون ملحوظاً لصنع أشباه الموصلات الذي يريد النهوض والتشغيل».

كما ذكرت مجلة إيكونوميست البريطانية في تقرير لها، الخميس الماضي، أن سياسات ترامب بشأن فرض تعريفات جمركية بنسبة ما بين 10% و20% على جميع الواردات و60% على المنتجات الصينية، ونحو 200% أو حتى 500% على السيارات القادمة من المكسيك، فضلا عن مقترح ترحيل الملايين من المهاجرين غير الشرعيين، من شأنها أن تؤدي إلى التضخم، مما قد يؤدي إلى صراع مع بنك الاحتياطي الفيدرالي. كما أنها قد تخاطر بإشعال حرب تجارية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إفقار أميركا.

ترامب خلال فعالية انتخابية في ولاية ويسكونسن، 30 أكتوبر 2024 (Getty)

الرسوم الجمركية ترفع التضخم

قدر بنك «جيه بي مورغان تشيس» ان زيادة الرسوم الجمركية بمقدار نصف حجم الزيادة التي يدعو اليها ترامب، من شانها ان تخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة بمقدار الثلث إلى نصف نقطة مئوية في عامها الاول، وتزيد التضخم بنسبة 1,5% الى 2%. ونقلت مجلة ايكونوميست عن آدم بوسن من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، قوله ان من المشكوك فيه ما اذا كان ترامب سيكون قادراً على وضع كل خططه موضع التنفيذ.

بايدن خصص 280 مليارا لنقل مصانع الرقائق العالمية إلى اميركا

سياسات صينية جديدة لتعزيز الاستهلاك

بكين ـ **العربي الجديد**

أطلقت الصين سلسلة من الفعاليات المروجة للاستهلاك في العديد من المدن الرئيسية، فيما تعتزم تم تنفيذها بوصفها من مراكز الاستهلاك الدولية في البلاد. ولتأكيد أهمية هذه المدن، أشار نائب الوزير إلى أن مبيعات التجزئة من السلع الاستهلاكية في هذه المدن تمثل أكثر من 13% من الإجمالي الوطني، بينما تمثل وارداتها من السلع الاستهلاكية ما يربو على 50%. وبحسب «شينخوا» تستضيف هذه المدن على مدار نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، مجموعة متنوعة من الأنشطة المتعلقة بالتسوق والمطاعم والسياحة، بما في ذلك مهرجانات الطعام وفعاليات التخييم والأنشطة الرياضية.

الاستهلاك في المجال الصحي. وبدأت فعاليات الترويج للاستهلاك، أمس، في شانغهاي وبكين وقوانغتشو وتيانجين وتشونغتشينغ، والتي تضيفها بوصفها من مراكز الاستهلاك الدولية في البلاد. ولتأكيد أهمية هذه المدن، أشار نائب الوزير إلى أن مبيعات التجزئة من السلع الاستهلاكية في هذه المدن تمثل أكثر من 13% من الإجمالي الوطني، بينما تمثل وارداتها من السلع الاستهلاكية ما يربو على 50%. وبحسب «شينخوا» تستضيف هذه المدن على مدار نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، مجموعة متنوعة من الأنشطة المتعلقة بالتسوق والمطاعم والسياحة، بما في ذلك مهرجانات الطعام وفعاليات التخييم والأنشطة الرياضية.

متسوقة تتفقد خضروات وفاكهة في أحد متاجر بكين، 7 إبريل 2022 (Getty)

ارتفاع حاد في ديون الأسر الكورية

سوق في العاصمة سيول، 4 أغسطس 2023 (فرانس برس)

سيول ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات مالية أن ديون الأسر في كوريا الجنوبية ارتفعت بمعدل أسرع في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بسبب ارتفاع الاقتراض من بنوك الادخار والاتحادات الائتمانية، على الرغم من جهود الحكومة للحد من ديون الأسر. وارتفعت الديون الأسرية غير المسددة التي قدمتها جميع المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك التجارية وبنوك الادخار وشركات التأمين والأوراق المالية، بمقدار 6 تريليونات وون (4,35 مليارات دولار) الشهر الماضي مقارنة بسبتمبر/أيلول الذي سجلت خلاله 5,2 تريليونات وون.

وزادت القروض من البنوك التجارية الخمسة الكبرى، بما في ذلك «كوكمين» و«شينهان» و«هانا»، بمقدار 1,1 تريليون وون الشهر الماضي. كما ارتفعت القروض من مؤسسات الادخار والاتحادات الائتمانية، بمقدار تريليوني وون، وهو ما يمثل أكبر زيادة شهرية منذ ما يقرب من ثلاث سنوات منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، وفق البيانات التي أوردتها وكالة يونهاب، أمس الأحد.

وجاء هذا الارتفاع الحاد، رغم تشديد البنوك عمليات فحص القروض الموجهة للأفراد، استجابة لجهود الحكومة للحد من نمو ديون الأسر. وقال مسؤول في السلطة المالية: «نتوقع أن نرى المزيد من الآثار المترتبة على هذه الإجراءات في الأشهر المقبلة».

توقعات بتباطؤ التضخم في تركيا

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

رجح خبراء اقتصاد تباطؤ معدل التضخم في تركيا خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بينما ينتظر أن تعلن الحكومة رسمياً المعدل المسجل، اليوم الاثنين، ما قد يسمح بخفض أسعار الفائدة التي تبلغ 50%. وأشار تقرير لوكالة بلومبيرغ، أمس الأحد، إلى أن معدل النمو السنوي لأسعار المستهلكين (التضخم) تراجع على الأرجح إلى 48,3% في أكتوبر من 49,4% في سبتمبر/أيلول، وفقاً لمتوسط توقعات خبراء اقتصاديين استطلعت الوكالة الأميركية آراءهم. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الأسعار الشهرية، المقياس المفضل لدى مسؤولي البنوك المركزية، إلى 2,66% من 2,97%.

وكانت أسعار المستهلكين الشهرية قد ارتفعت على نحو غير متوقع في سبتمبر، مما قلص احتمال خفض أسعار الفائدة قبل نهاية هذا العام، على الرغم من أن بعض المحللين ما زالوا يرون فرصة لذلك في ديسمبر/كانون الأول المقبل. وأبقت تركيا على سعر الاقتراض الرئيسي عند 50% خلال الأشهر السبعة الماضية، متجاهلة بداية دورة عالمية لخفض أسعار الفائدة. فبعد بيانات التضخم الأسوأ من المتوقع في سبتمبر، مال البنك المركزي إلى تبني موقف أكثر تشدداً حيال السياسة النقدية وأشار إلى عدم اليقين بشأن وتيرة التحسن. وأظهر معيار لقياس التضخم في إسطنبول، يوم الجمعة الماضي، أن ارتفاع الأسعار في المدينة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في تركيا يفوق البلد كلياً، فيما بلغ نمو أسعار التجزئة 59,1% على أساس سنوي في أكتوبر مقارنة بـ 59,2% في الشهر السابق. مؤشر رئيسي آخر سيفحصه صانعو السياسات هو التضخم في الخدمات، وهو عامل رئيسي في ارتفاع الأسعار عن المرغوب فيه في الأشهر الأخيرة. وقال وزير المالية محمد شيمشك إنه لولا ذلك لكانت تركيا أقرب إلى أهدافها. وقال البنك المركزي إنه يتوقع حدوث تحسن في الربع الأخير.

ويستهدف المسؤولون تضخماً عند 38% في نهاية العام، على الرغم من أن الأسواق تتوقع رقماً أعلى. وقال توفان كومرت، مدير استراتيجية الأسواق العالمية لدى بنك «بي بي في إيه» في لندن: «من المرجح أن يعيد البنك المركزي تأكيد التزامه بسياسة نقدية متشددة. من الواضح أن ما يهم الأسواق هو توقعات عامي 2025 و2026».

الأسعار في إسطنبول أعلى من بقية مدن تركيا (Getty)

رؤية

احتمالات قوية لعودة أزمة الدولار إلى مصر

عبد الحافظ الصاوي

لا تحتاج بعض القضايا الاقتصادية إلى مزيد من التحليل أو التفكير، فحينما يكون لدى دولة ما عجز في مواردها الدولارية، واستطاعت أن تخرج مؤقتًا من تلك الأزمة عبر مسكنات متمثلة في إيرادات غير دائمة، فمن الطبيعي أن تعود المشكلة كما كانت، بل أشد. يُلحظ في مصر أنّ الوضع المالي يشهد زيادة حدة أزمة نقص الدولار منذ مارس/آذار 2022 حتى أوائل 2024، إذ نشطت السوق السوداء، وجرى فرض القيود على سحب الدولار من البنوك، وكذلك وُضعت قيود على الواردات، شملت بعض السلع الأساسية، ما أدى إلى تعطل بعض الصناعات والخدمات، وأوجد أزمة في توفير بعض الأدوية الضرورية.

وبالعودة إلى الوراء، نلحظ أن أزمة الدولار في مصر ظلت مستحكمة، حتى أتت صفقة رأس الحكمة لتوفر سيولة دولارية بنحو 25 مليار دولار خلال الفترة من فبراير/شباط إلى مايو/أيار 2024، وصاحبت ذلك انفراجة في شرائح صندوق النقد الدولي، ما ساعد على سداد بعض التزامات الدين الخارجي، وتحسين أداء الأصول الأجنبية بالجهاز المصرفي، وهدأت كذلك أزمة السوق السوداء للدولار، ورُفع رصيد احتياطي النقد الأجنبي، الذي وصل نهاية سبتمبر/أيلول الماضي إلى 46,7 مليار دولار.

لكن مع التطورات الخاصة بالحرب الإسرائيلية على غزة وتوسعها لتشمل لبنان، بدأت الأموال الساخنة في مصر تأخذ حذرها، فتقلصت في أغسطس/آب الماضي بنسبة 7% - 8%، حسب تصريح رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي. وكانت تقديرات البنك المركزي حول الأموال الساخنة في مصر أنها بلغت 37,4 مليار دولار في مايو 2024. وإن كانت بيانات البنك المركزي قد كشفت في النشرة الإحصائية لشهر يوليو/تموز 2024 أن رصيد الأجانب من أذون الخزانة قد تراجع في يونيو/حزيران 2024 بنحو 6,6 مليارات جنيه، مقارنة بما كان عليه الوضع في مايو، وبلغت نسبة التراجع قرابة 0,3%. وإذا كان رئيس الوزراء قد أشار في أغسطس إلى أن الأموال الساخنة تراجعت بنسبة 7% – 8%، أي بعد البيانات الرسمية للبنك المركزي، فمعنى ذلك أن معدل خروج الأموال الساخنة في تزايد. ويساعد على هذا الاستنتاج أن الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان لا تزال قائمة وتتوسع مع الوقت، ولا تلوح في الأفق بادرة حلول سلمية بشأنها.

وعلى الجانب الآخر، تفيد بيانات البنك المركزي أن صافي الأصول الأجنبية بالجهاز المصرفي المصري أخذ في التراجع في أغسطس 2024 بنحو 3,5 مليارات دولار، إذ بلغ 9,7 مليارات دولار، بينما كان في يوليو 13,2 مليار دولار.

وتضيف بيانات المركزي المصري أن الأصول الأجنبية للبنوك التجارية تحولت إلى عجز بعد أن كانت وصلت إلى مرحلة الفائض، وقدر العجز في الأصول الأجنبية لتلك البنوك بنحو 535 مليون دولار. وهذا التراجع في الأصول الأجنبية للمصارف إنما ينم عن المزيد من الاستخدامات الدولارية، سواء من قبل الحكومة أو القطاع الخاص أو العائلي، ما يؤدي إلى استدانة البنوك من الخارج، ويتوقع ألا تكون هناك صفقات مماثلة لرأس الحكمة في الأجل القصير، كما أجّل صندوق النقد الدولي، مؤخراً، موافقته على الشريحة الرابعة من قرضه لمصر، ما يبعث برسائل سلبية للمستثمرين الأجانب في الأموال الساخنة.

ميزان المدفوعات للعام المالي 2023/ 2024 يبين أن المشكلة المتعلقة بوضع الدولار في مصر مستمرة، وأن التحسن الحاصل في الميزان المالي والرأسمالي ناتج عن زيادة تدفقات الأجانب في الدين الحكومي، وكذلك الأموال الناتجة عن صفقة رأس الحكمة. وبينما تحقق البيانات الرئيسة لتدفقات النقد الأجنبي، التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري ولها صفة اليومية، أداءً سلبياً، فنجد أن عجز الميزان التجاري ارتفع من 31 مليار إلى 39,5 مليار دولار، كما أن الصادرات السلعية تراجعت من 39 مليار إلى 32,5 مليار دولار.

وتراجعت الصادرات البترولية من 13,8 مليار دولار إلى 5,7 مليارات دولار، ليكون عجز الميزان التجاري لقطاع البترول نحو 7,6 مليارات دولار، ما يعني أن الأزمة مستمرة خلال الفترة القادمة في ظل تراجع إنتاج حقل ظهر، وكذلك زيادة الاستهلاك عن معدلات الإنتاج المحلي من النفط والغاز على مدار نحو سنتين، ما يجعل مصر مستورداً صافياً للطاقة، وبالتالي استمرار الاحتياج لتدبير نقد أجنبي. أما الواردات غير البترولية، فزادت بنحو 1,3 مليار دولار عام 2023/ 2024، حتى وصلت قيمتها إلى 58,7 مليار دولار مقابل 57,3 مليار دولار العام الماضي. كما تراجعت تحويلات العاملين بالخارج بنحو 164 مليون دولار، حيث بلغت 21,9 مليار دولار مقابل 22,07 مليار دولار العام الماضي. والمؤشر السلبي هنا هو ما يخص تحويلات العاملين بالخارج، وإن تراجعت بنسبة طفيفة جداً. وفي نفس الوقت، لوحظ منذ عدة أشهر أن السوق السوداء بدأت تعاود نشاطها على استحياء، بسبب حاجة التجار والمصنعين للدولار.

ونتيجة للتداعيات السلبية على الاقتصاد المصري الناتجة عن تعطيل حركة الملاحة في البحر الأحمر، تراجعت إيرادات قناة السويس خلال عام 2023/ 2024 بنسبة 24% مقارنة بالعام الماضي، إذ بلغت 6,63 مليارات دولار بعد أن كانت العام الماضي 8,75 مليارات دولار.

وزير المالية السابق محمد معيط كان قد صرح بأنهم قد تعلموا الدرس، ولن يلجؤوا إلى الأموال الساخنة مرة أخرى، لكن بعد أن توصلت مصر إلى السماح بصرف باقي شرائح قرضها مع الصندوق، وتنفيذ بعض الإجراءات، من تخفيض قيمة الجنيه ورفع سعر الفائدة، أصبحت سوق الدين الحكومي المصري مهيأة لعودة تعامل الأجانب في أذون وسندات الحكومة، ما اضطر الحكومة للعودة إلى الأموال الساخنة لتخفيف وطأة أزمة العجز في النقد الأجنبي. لكنّ عوامل هروب هذه الأموال مرة أخرى مرشحة بقوة خلال الفترة القادمة، لسببين، الأول قرار البنك الفيدرالي الأميركي خفض سعر الفائدة 0,5% وتوقعات مواصلة الخفض في الاجتماعات المقبلة للبنك، ومخافة أن تتجه مصر لإجراء مماثل وتخفض سعر الفائدة، والأمر الثاني زيادة المخاوف السياسية والأمنية بالمنطقة نتيجة حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة ولبنان. لقد وضعت الحكومة المصرية نفسها تحت مقصلة الأموال الساخنة، التي هي مشكلة، في حالة وجودها أو خروجها، فوجودها يعني مزيداً من أعباء الدين، وخروجها يعني خللاً في سعر الصرف، وتراجع الاحتياطي النقدي، وإرباكاً في حركة الواردات وخلافه.